العرب
الثلاثاء 2025/02/25
السنة 47 العدد 13410

أبوظبي تعزز قدرة اللوجستيات بتدشين أول موانئها الجافة

ميناء الفاية القريب من دبي سيكون نقطة تداول للبضائع وشحنها وحلقة وصل بين مختلف وسائل النقل

سرّعت أبوظبي من خطواتها باتجاه زيادة دور الموانئ التجارية البحرية والخدمات اللوجستية في اقتصاد الإمارة خصوصا ودولة الإمارات عموما من خلال تدشين باكورة موانئها الجافة، في تحرك تسعى من خلاله الحكومة إلى تحقيق مكاسب أكبر ضمن أجندة التنويع وإعطاء قطاع اللوجستيات زخما أكبر.

هكذا يكون الربط السلس بالأسواق

أبوظبي - أعطى تشدين مجموعة موانئ أبوظبي الاثنين أول ميناء جاف لها في الإمارة بعدا إضافيا للإصرار على التحول إلى مركز لوجستي في منطقة الشرق الأوسط عبر تعزيز شبكة الربط وتحسين جودة الخدمات في دولة الإمارات.

ويتمتع ميناء الفاية الجاف بموقع إستراتيجي بين إمارتي أبوظبي ودبي، وبمزايا فريدة تمكّنه من تسريع حركة وصول البضائع إلى الأسواق.

كما أنه سيسهم في تعزيز كفاءة عمليات المناولة ويقلل من تكلفتها بالنسبة إلى المتعاملين في دبي والإمارات الشمالية، مستفيدا من ربطه براً مع ميناء خليفة، ما يجعله محطة عبور للشاحنات.

وتقوم الموانئ الجافة بدور مهم في تطوير وتحسين شبكة النقل اللوجستي في أيّ دولة، وتُعد جزءًا أساسيًا من البنية التحتية الحديثة، خاصة في المناطق التي تتمتع بحركة تجارية نشطة.

محمد الشامسي

المنشأة تعكس التزامنا بجودة سلاسل التوريد عبر الإمارات

وسيخدم الميناء الجديد مجموعة سي.أم.أي – سي.جي.أم كأول متعامل رئيسي له، لكن سيتم لاحقاً توسيع نطاق الخدمات ليشمل شركاء الشحن الإستراتيجيين لمجموعة موانئ أبوظبي في ميناء خليفة، بما في ذلك شركتا كوسكو وأم.أس.سي.

ويمثل الميناء الجاف أحدث مشاريع التعاون، التي تسارعت وتيرتها خلال الآونة الأخيرة بين موانئ أبوظبي مجموعة سي.أم.أي – سي.جي.أم، إحدى أكبر الشركات العالمية الرائدة في مجال الحلول اللوجستية والشحن البحري والبري.

وقام الطرفان مؤخرا بتوقيع اتفاقية مساهمين يتم بموجبها تطوير وإدارة وتشغيل محطة نيو إيست مول متعددة الأغراض، في بوانت نوار بجمهورية الكونغو-برازافيل، في أعقاب حصول موانئ أبوظبي في يونيو 2023 على امتياز لتشغيل المحطة لمدة 30 عاما قابلة للتمديد.

ومن المتوقع أن تقوم موانئ أبوظبي بإنشاء عدد من مستودعات الحاويات الداخلية الأخرى في جميع أنحاء الإمارة في المستقبل، وذلك رهنا بطلب السوق.

وقال محمد الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي إن "ميناء الفاية مثال ملموس ليس فقط على حرصنا على دعم شركائنا التجاريين، بل أيضا على التزامنا بتعزيز جودة وكفاءة سلاسل التوريد عبر الإمارات، ما يعود بالنفع على الأفراد والشركات."

وأوضح أن هذه الخطوة تدل على تنامي علاقات التعاون مع الشريك الإستراتيجي الرئيسي سي.أم.أي – سي.جي.أم، سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها، وفق ما أوردته وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية.

وأعرب الشامسي عن تطلعه إلى أن يساهم مستودع الحاويات الداخلية في توسيع نطاق الأسواق التي تستهدفها سي.أم.أي – سي.جي.أم في أبوظبي بشكل خاص، وفي دولة الإمارات عموما.

وأشار إلى أن إنشاء هذا المرفق المهم سيدعم الجهود المشتركة للمجموعة ولمحطة سي.أم.اي تيرمينالز ميناء خليفة في توفير البنى التحتية اللازمة لتيسير وتحسين الخدمات على امتداد سلاسل التوريد للمتعاملين في الإمارات.

وتم تطوير ميناء الفاية بما يتوافق مع المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية، ما يضمن استيفاءها أعلى المعايير في المجال لتعزيز مرافق الموانئ، كما أن المنشأة تتميز باحتوائها على خدمات التخليص الجمركي داخليا، ما يسرّع من وتيرة نقل البضائع.

ويأتي افتتاح مستودع الحاويات الداخلية في الفاية ليكمل ويوسع نطاق الوصول التجاري لمحطة سي.أم.أي تيرمينالز ميناء خليفة، التي تم افتتاحها في ديسمبر 2024، لمتعامليها النهائيين في جميع أنحاء البلد الخليجي.

ويتميز ميناء الفاية الجاف بأنه متكامل رقميا مع ميناء خليفة، من خلال المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (اطلب) التابعة لمجموعة مقطع للتكنولوجيا في موانئ أبوظبي.

ومن خلال سد الفجوة بين ميناء خليفة والوجهة النهائية للبضائع، فإن المنشأة الجديدة ستُمكن سي.أم.أي – سي.جي.أم والمشغلين الآخرين في ميناء خليفة من زيادة أحجام مناولة الحاويات المتجهة من بلد المنشأ إلى المقصد.

ويتمتع الميناء بطاقة استيعابية أولية للحاويات تصل إلى 900 حاوية نمطية قياس عشرين قدما، كما أنه قابل للتطوير وزيادة طاقته الاستيعابية، وذلك رهنا بزيادة الطلب في المستقبل.

وحسّنت صناعة الشحن البحري في الإمارات تموضعها في التصنيفات الدولية مستفيدة من المحفزات المتنوعة، وأثبتت الموانئ كفاءة عالية في قدراتها اللوجستية، ما يسهم في دفع عجلة النمو، لكونها نقاط ربط مهمة في شبكة التجارة العالمية رغم التحديات الراهنة.

وتؤكد المؤشرات الدولية عن حركة الشحن البحري والمناولة في البلاد أن التجارة مع العالم وخاصة مع العديد من القوى الاقتصادية الكبيرة تستمر في الزيادة بشكل كبير، إذ تنظر الشركات إلى البلد ككوة اقتصادية إقليمية وموقع رئيسي للتصدير.

وحققت الموانئ الموزعة على سواحل الخليج العربي نقلات نوعية وإنجازات قياسية ساهمت بقوة في النهضة التجارية والاقتصادية للدولة، وتعزيز مكانتها، باعتبارها لاعبا إستراتيجيا ومحركا رئيسا للتجارة العالمية.

وتحولت هذه النقاط إلى مراكز دولية وإقليمية وأداة مهمة لدفع عجلة النمو، ودعم سياسة تنويع مصادر الدخل، وهي في منافسة كبيرة مع البوابات التجارية البحرية في منطقة الخليج العربي، وخاصة في السعودية وسلطنة عمان رغم التوترات في البحر الأحمر.

ولدى الإمارات أقوى شبكة بحرية تربطها مع بقية دول المنطقة والعالم، انطلاقا من الموانئ التابعة لكل من موانئ أبوظبي، وموانئ دبي العالمية، فضلا عن المنافذ المهمة في الفجيرة والشارقة، ومختلف إمارات الدولة.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن البلد يمتلك 12 منفذا بحريا تجاريا، عدا عن الموانئ النفطية، بالإضافة إلى 310 من المراسي البحرية، بحمولة تبلغ 80 مليون طن من البضائع.

وإلى جانب ميناء خليفة، هناك ميناء زايد في أبوظبي، وميناءا راشد وجبل علي في دبي، وأيضا ميناء حاويات خورفكان في الشارقة، وميناء صقر في رأس الخيمة وآخر في إمارة الفجيرة.

900

حاوية نمطية قياس عشرين قدما الطاقة الاستيعابية الأولية للحاويات في ميناء الفاية الجاف

ووفقا لمجلس الشحن العالمي، يوجد اثنان من أكبر 50 ميناء حاويات في العالم بالإمارات، وتحتل دبي أحد المراكز العشرة الأولى بفضل ميناء جبل علي الذي يعد الأكبر بالبلاد ومن بين أهم البوابات التجارية البحرية في المنطقة.

وتستحوذ الموانئ البحرية الإماراتية على 60 في المئة من إجمالي حجم مناولة الحاويات والبضائع والمتجهة إلى دول الخليج العربي.

نمو إيرادات السودان من تصدير الذهب رغم تأثيرات الحرب

القضارف (السودان) - كشف السودان أنه حقق نموا قياسيا في إيرادات صادرات الذهب بنهاية العام الماضي رغم الحرب التي لا تزال، منذ اندلاعها قبل نحو ثلاث سنوات، تلقي بظلالها القاتمة على الاقتصاد المشلول للبلاد.

وأعلن محمد طاهر عمر المدير العام للشركة السودانية للموارد المعدنية عن ارتفاع إنتاج الذهب من 42 طنا في 2023 إلى 64 طنا في عام 2024 مع عوائد بلغت نحو 1.9 مليار دولار عبر تصدير أكثر من 31 طنا.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى عمر خلال زيارته إلى ولاية (محافظة) القضارف الأحد، قوله إن هذا الأداء "جاء رغم الحرب الدائرة بالبلاد وذلك بفضل رعاية الدولة الكريمة وتذليل كافة الصعوبات والمهددات الأمنية لقطاع التعدين."

وشركة الموارد المعدنية هي الآلية الإشرافية الحكومية على موارد التعدين، كما أنها الجهة المعنية بالرقابة على القطاع، وبمثابة ذراع فنية للدولة لمراقبة إنتاج المعدن الأصفر.

وكان إنتاج البلد من الذهب قد وصل إلى ذروته في الفترة الفاصلة بين عامي 2017 إلى 2022 بمتوسط يبلغ سنويا 107 أطنان، وفق بيانات سابقة للشركة السودانية للموارد المعدنية.

وفي العام 2022 تصدر الذهب أعلى صادرات البلاد غير النفطية بنسبة 46.3 في المئة من إجمالي الصادرات بقيمة تخطت المليار دولار، وفق إحصائية سابقة لبنك السودان المركزي.

وتشير أرقام وزارة المعادن إلى أن إنتاج الذهب خلال ذلك العام بلغ 41.8 طن بعوائد بلغت 44 في المئة من إجمالي الإيرادات الكلية التي بلغت 3.6 مليار دولار.

ويعتمد السودان على صادرات الذهب بصورة رئيسية للحصول على النقد الأجنبي. وبحسب مجلس الذهب العالمي، يحتل البلد المركز التاسع عالميا في الإنتاج والمركز الثالث بين أكبر الدول المنتجة في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا.

وتعتبر القضارف شرق السودان من بين أهم المناطق الإنتاجية للذهب، وتساهم من خلال هذا القطاع في رفد الخزانة العامة بالعملات الصعبة للبلاد ودعا عمر مسؤولي القضارف لإنشاء سوق للذهب وتنفيذ النافذة الموحدة والعمل على الترويج في مناطق الذهب للمستثمرين، مؤكدا تسليم كافة الولايات (المحافظات) الخاضعة لسيطرة الجيش السوداني بقيادة عبدالفتاح البرهان استحقاقاتها المالية من عائد الذهب.

1.9

مليار دولار عوائد الدولة من تجارة المعدن الأصفر خلال 2024 مع بلوغ الإنتاج نحو 64 طنا

ورغم ارتفاع الصادرات، إلا أن المسؤولين لا يخفون مسألة تراجع الإنتاج من المعدن الأصفر بسبب توقف الأعمال في عدد من المناجم أو خروجها عن الخدمة بشكل كلي، وخاصة في إقليم دارفور غرب البلاد بسبب الصراع المسلح.

وسبق أن أكد عمر أن "مناجم في مناطق الصراع مثل دارفور خرجت عن سيطرة الحكومة بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على معظم مناطق الإقليم، مما جعل هذه الموارد بعيدة عن متناول الدولة."

ومع ذلك، تحاول شركة الموارد المعدنية العمل على مواصلة التركيز على قطاع التعدين التقليدي، الذي يسهم بدوره بنسبة 60 إلى 80 في المئة من إنتاج السودان من الذهب.

وتشكو الحكومة من عدم قدرتها على تحديد إنتاج الذهب بدقة، نتيجة تهريبه إلى الخارج من قبل الأفراد، والذي يتم عبر 800 موقع تنتشر في جميع أنحاء البلاد.

رخصة ذكية كويتية لدعم مرونة بيئة الأعمال التجارية

الكويت - تعول الحكومة الكويتية على مبادرة جديدة تهدف إلى تحفيز قطاع الأعمال، وذلك بتقليص البيروقراطية الإدارية، والتي تعتبر أحد المظاهر المكبلة للاستثمارات مقارنة مع ما تشهده دول أخرى في منطقة الخليج.

وأطلقت وزارة التجارة والصناعة الكويتية الأحد المرحلة الأولى من مشروع الرخصة الذكية الموحدة والتي من شأنها توحيد جميع التراخيص والمستندات الحكومية لأي منشأة تجارية في وثيقة رقمية واحدة.

وقال وزير التجارة خليفة العجيل في مؤتمر صحفي عقده مع وزراء البلدية والاتصالات والصحة إن "المركب انطلق،" مؤكدا أن الخطوة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الحكومية أمام المؤسسات التجارية.

وطبقا لهذا المشروع، فإن وزارة التجارة، وهي الجهة المختصة بإصدار الرخص الذكية، ترتبط مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية بالتراخيص تلقائيا مثل قوة الإطفاء والبلدية ووزارة الصحة وغيرها.

وأوضح العجيل أن هذا الربط سوف يسهم في تسريع الموافقات والإجراءات التنظيمية وتوحيدها في جهة واحدة، بدلا من قيام أصحاب الأعمال باستخراج تراخيص متعددة من جهات مختلفة بأنفسهم، وهو أمر كان يستغرق وقتا طويلا وينطوي على تعقيدات إدارية كثيرة.

وأكد أن هذا المشروع من شأنه أن يختصر نحو 80 في المئة من الوقت والإجراءات اللازمة لاستخراج الرخص التجارية.

وتشمل المرحلة الحالية أنشطة، منها رخص التجارة العامة وقطاعات التجزئة والمطاعم، ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة بحلول 15 يونيو المقبل.

وفي منطقة تمضي قدما في كل شيء، بدءا من استضافة الأحداث الرياضية العالمية وبناء مدن جديدة بالكامل في الصحراء وصولا إلى إرسال مهمة إلى القمر، تبرز الكويت كمثال على التقاعس في اللحاق بركب السعودية والإمارات وقطر وسلطنة عمان والبحرين.

ولطالما كانت الكويت تحت رحمة السياسات المختلة، ورغم أن لديها أجندة معروفة باسم "رؤية 2035" التي تم إطلاقها في 2017 لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي، ظلت الإصلاحات تسير ببطء.

خالد العجيل

من شأن المشروع أن يختصر 80 في المئة من الوقت

وتعد خارطة طريق التحول الرقمي في الكويت جزءا أساسيا من الرؤية وتشمل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار وإنشاء نظام بيئي رقمي يدعم الشركات الناشئة ورجال الأعمال.

ويحاول البلد الدخول في مرحلة أكثر انفتاحا على الاستثمارات الخارجية أسوة بما يفعله جيرانه في المنطقة أملا في تحسين مناخ الأعمال وترقيته بعدما ظل طيلة سنوات عالقا في مأزق الإصلاحات الاقتصادية التي تأخرت كثيرا بفعل التجاذبات السياسية.

وتخطط الحكومة لزيادة فاعلية استقطاب البلاد للاستثمارات الأجنبية، وقد اتخذت خطوة أخرى لدعمها حتى نهاية هذا العقد، بينما يعاني البلد من ضعف في حجم تدفق رؤوس الأموال مقارنة ببلدان الخليج الأخرى.

ووفق البيانات الرسمية بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلد الخليجي خلال خمس سنوات، وتحديدا منذ عام 2020 إلى غاية 2024، نحو 4.25 مليار دولار، لكنه يبقى ضئيلا إذا تمت مقارنته بأكبر اقتصادين في منطقة الخليج.

وفي ديسمبر 2023 أقرت الكويت، بعد سنوات من التلكؤ، تعديلا تشريعيا يسمح للشركات الأجنبية بفتح فرع لها والعمل في الكويت دون اشتراط أن يكون لها وكيل محلي، كما سمح للشركات غير الكويتية بالمنافسة في المناقصات العامة.

وكان القانون السابق الذي أقر في عام 1980 يشترط أن تعمل أي شركة أجنبية في الكويت من خلال وكيل محلي، كما كان يحظر على غير الكويتيين العمل في التجارة إلا بوجود شريك كويتي لا تقل حصته عن 51 في المئة.

وتسعى الكويت، عضو منظمة أوبك، التي يأتي أكثر من 90 في المئة من إيراداتها العامة من النفط، لتحرير اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة إلحاق المواطنين بالقطاع الخاص.

وسمحت السلطات سابقا لبعض الشركات الأجنبية بالعمل دون وكيل محلي، بشروط معينة، تحت مظلة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، لكن التعديلات الجديدة وسّعت فرص عمل الشركات الأجنبية في البلاد.

Al Arab Newspaper, London, 2025-02-25 page 10

Sudan's gold export revenues grow despite the effects of war
Sudan relies on gold exports to generate foreign currency.

The government complains that it is unable to accurately determine gold production due to smuggling by individuals, which takes place at 800 sites scattered throughout the country.

This situation costs the state an estimated $7 billion in annual revenue. Local economic circles believe that this amount could cover the trade deficit, or a large part of it.

The unregulated gold mining sector accounts for the majority of production, which is difficult to quantify due to sales and smuggling outside official channels, even though Sudan is one of the world's largest producers.

In 2017, the Geological Research Authority, affiliated with the Ministry of Minerals, indicated that the country's confirmed gold reserves amount to 533 tonnes, while reserves under evaluation amount to more than 1,100 tonnes.

In January 2020, Sudan changed the rules of gold trading by allowing the private sector to export it, in a move aimed at curbing smuggling and attracting foreign currency to the country's cash-strapped treasury.

The Central Bank was the only entity legally authorised to purchase and export gold and to establish centres for purchasing the yellow metal from small mining companies.

Sudan revealed that it achieved record growth in gold export revenues at the end of last year despite the war, which has been raging for nearly three years and continues to cast a dark shadow over the country's paralysed economy.

Mohammed Tahir Omar, director general of the Sudanese Mineral Resources Company, announced that gold production rose from 42 tonnes in 2023 to 64 tonnes in 2024, with revenues of around $1.9 billion from exports of more than 31 tonnes.

The official Sudanese news agency quoted Omar during his visit to the state (province) of Gedaref on Sunday as saying that this performance "came despite the ongoing war in the country, thanks to the generous support of the state and the overcoming of all difficulties and security threats to the mining sector."

The Mineral Resources Company is the government supervisory body for mining resources, as well as the authority responsible for overseeing the sector, acting as the state's technical arm for monitoring gold production.

The country's gold production peaked between 2017 and 2022, with an annual average of 107 tonnes, according to previous data from the Sudanese Mineral Resources Company.

In 2022, gold was the country's highest non-oil export, accounting for 46.3 per cent of total exports, with a value exceeding $2 billion, according to previous statistics from the Central Bank of Sudan.

Figures from the Ministry of Minerals indicate that gold production during that year reached 41.8 tonnes, with revenues accounting for 44 per cent of total revenues of $3.6 billion.

Sudan relies mainly on gold exports to obtain foreign currency. According to the World Gold Council, the country ranks ninth globally in production and third among the largest producing countries in Africa after South Africa and Ghana.

Al-Qadarif in eastern Sudan is one of the most important gold-producing regions, contributing hard currency to the country's treasury through this sector.

1.9
billion dollars in state revenues from the yellow metal trade in 2024, with production reaching around 64 tonnes
Omar called on Gedaref officials to establish a gold market, implement a unified window, and work to promote gold-producing areas to investors, stressing that all states (provinces) under the control of the Sudanese army led by Abdel Fattah al-Burhan should receive their financial entitlements from gold revenues.

Despite the increase in exports, officials do not hide the issue of declining production of the yellow metal due to the suspension of work in a number of mines or their complete shutdown, especially in the Darfur region in the west of the country due to the armed conflict.

Omar has previously confirmed that "mines in conflict areas such as Darfur are no longer under government control after the Rapid Support Forces took control of most of the region, putting these resources beyond the reach of the state."

Nevertheless, the Mineral Resources Company is trying to continue to focus on the traditional mining sector, which contributes 60 to 80 per cent of Sudan's gold production.